

وينطلق موقف الحزب من الصراع العربي - الإسرائيلي، من اعتبار «زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية بمثابة تسوية جزئية للصراع العربي - الاسرائيلي وصلحاً منفرداً بين الحكومة المصرية واسرائيل، تضمن التخلي عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء منزوعة السلاح منقوصة السيادة؛ وحيث قامت أميركا بدور الشريك الكامل، فأصبح لها وجود عسكري في مصر، وجمعت بين الحكومة المصرية وإسرائيل في تحالف استراتيجي دفاعاً عن المصالح الأميركية في الوطن العربي» (المصدر نفسه، ص ١٠٣).

كما يرفض الحزب هذا «السلام المنفرد» الأميركي، وفي مقابله يطرح رؤيته لتحقيق ما يسميه «السلام الشامل العادل الدائم»، على النحو التالي:

١ - «إن السلام الشامل هنا يعني تحويل منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا إلى منطقة خالية من القواعد العسكرية الأجنبية والأساطيل البحرية الأجنبية وكافة أشكال الإرتباط العسكري بدول أجنبية.

٢ - «إن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بدون حل الصراع العربي - الاسرائيلي، على أساس الإعتراف بحق شعب فلسطين في العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة.

٣ - «إن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بدون اشتراك كافة الأطراف المعنية، في الجهود المبذولة لتحقيقه، وأن يضمه المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة.

٤ - «إن هذا الهدف سوف يواجه بهجمات عنيفة من الامبريالية الأميركية وعملائها في المنطقة، ولذلك فإنه يجب أن يستند إلى تأييد جبهة دولية عريضة، من القوى، التي تهيئها مصالحها لاتخاذ هذا الموقف مثل اليابان ودول غرب أوروبا والدول الاشتراكية التي تجد من مصلحتها القضاء على عوامل التوتر في المنطقة، والحيولة دون استئثار الولايات المتحدة بالسيطرة عليها» (المصدر نفسه، ص ١٠٨).

ويطرح الحزب شرطاً جوهرياً لبناء «هذه الجبهة الدولية العريضة المساندة لاستراتيجية السلام العادل بديلاً للصالح المنفرد»، يكمن في «تجميع القوى الوطنية المصرية والعربية، كنواة لتجمع القوى الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا بأسرها، لتعبئة الرأي العام الدولي خلف هذا الهدف» (المصدر نفسه، ص ١٠٩).

ولا يحدد برنامج الحزب وسيلة محددة يتبناها لتحقيق هذه الغاية، وإنما يستند تصوره عن هذا الحل «العادل الشامل»، الذي يتم عن طريق جهود سياسية تشارك فيها اليابان ودول أوروبا الغربية والدول الإشتراكية، على «دعم القوة العربية الذاتية والتنسيق الكامل بين القوى الوطنية والتقدمية العربية...» (ص ١١٠).

ويطالب الحزب بتوفير الديمقراطية الداخلية في بلدان الوطن العربي، باعتبارها أحد «الشروط الضرورية» اللازمة لبناء «جبهة عربية شعبية واسعة» تضم كل القوى والأحزاب على اختلاف منابعتها، من أجل «إسقاط سياسة الصلح المنفرد، والعمل بكل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية، على إحلال مشروع «السلام العربي»، محل سلام كامب ديفيد» (المصدر نفسه، ص ١١٠ و ١١١).

ومن نأفل القول ان الحزب، يمنح تأييده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، «باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الشقيق في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره» (المصدر نفسه، ص ١١١).